جامعة الأزهر
كلية أصول الدين والدعوة بالمنوفية
كلية معتمدة من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم

القول بالمعرّب في القرآن الكريم وأثره في التفسير

دراسة نظرية تطبيقية

إعداد

سامي بن مسعود الجعيد

أستاذ التفسير وعلوم القرآن المشارك بقسم الكتاب والسنة بكلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى

مجلة كلية أصول الدين والدعوة بالمنوفية العدد الثالث والأربعون، لعام ١٤٤٥هـ يونيو ٢٠٢٤م والمودعة بدار الكتب تحت رقم ٢٠٢٤/٦١٥٧ والترقيم الدولي الطباعي ٢٩٧٤-٤٦٦٠ I.S.S.N و ٢٩٧٤-٤٦٧٩ The Online ISSN

القول بالمعرّب في القرآن الكريم وأثره في التفسير " دراسة نظرية تطبيقية "

سامي بن مسعود الجعيد

قسم الكتاب والسنة – كلية الدعوة وأصول الدين – جامعة أم القرى – السعودية.

البريد الإلكتروني smjaid@uqu. edu. sa

ملخص البحث

عنوان البحث: القول بالمعرّب في القرآن الكريم وأثره في التفسير -دراسة نظرية تطبيقية- قسّم الباحث دراسته في هذا البحث إلى قسمين: قسم نظري: مهّده ببيان قضيتين: **إحداهما**: تتعلق بتعريف المعرّب، والفرق بينه وبين المولد والدخيل. **والأخرى**: تتعلق بمعايير أعجمية اللفظ. ثم ناقش آراء العلماء في وقوع المعرّب في القرآن الكريم، وبيّن أثر القول بوقوعه على التفسير. **القسم الثاني**: تطبيقي، وتناول فيه الباحث دراسة بعض المفردات القرآنية التي قيل بتعريبها، ذاكرا مواضعها في كتاب الله (ﷻ)، ومثنيًا بنسبة القول بتعريبها إلى قائلها، ومثلثًا بدراستها، خاتمًا تلك الدراسة ببيان الأثر التفسيري.

وقد خلص الباحث بعد انتهائه إلى عدة نتائج:

١- أن المفردات القرآنية التي قيل بتعريبها مع التفسير على ضربين: مفردات لها الأثر الأكبر في التفسير، ومفردات لها أثرها الموضعي فيه.

٢- تباينت مواقف المفسرين في التعامل مع المفردات المعرّبة بناء على أصل الخلاف في وقوع المعرّب في القرآن الكريم من عدمه.

٣- ظهر أثر المعرّب في القرآن الكريم من عدة جوانب: من حيث توسيع معنى الآية، والترجيح بين الأقوال التفسيرية المقبولة، وبيان ضعف بعضها، والوقوف على حكم الآية من حيث النسخ وعدمه، ونحو ذلك.

الكلمات المفتاحية: (أثر – المعرّب – التفسير).

The statement of the parser and its effect on interpretation an applied - theoretical– study

Sami bin Masoud Al-Jaeed
Department of the Qur'an and Sunnah - College of Juveniles and Fundamentals of Religion - Umm Al-Qura University - Saudi Arabia.
Email: smjaid@uqu. edu. sa

ABSTRACT:

The researcher divided his study in this research intotwoparts Theoretical section: pavedwith a statement of two issues:

One of them: related to the definition of the Arabized person، andthe difference between the Mawlid and the intruder. The other: related to thecriteria of foreign pronunciation. Then he discussed the opinions of scholars regarding the occurrence of the Arabic word in the Holy Qur'an، and explained the impact of the statement of its meaning on interpretation.

An applied section in ،which the researcher studied some Qur'anic vocabulary that was said to be Arabized، mentioning their places in the Book of God Almighty، praising the saying that they were Arabized to those who said them and ،then studying them، concluding that studywith a statement of the interpretiveeffect ..

After completing‹it the researcher concluded several results:

- The Qur'anic vocabulary that is said to be Arabized with interpretation is of two kinds: vocabulary that has an impact on interpretation as it is ‹few and ‹ vocabulary that has no impact on interpretation‹ which is the most general and most common.
- The positions of the commentators varied in dealing with Arabized vocabulary‹ maintaining the origin of the disagreement regarding whether or not Arabization occurs in the Holy Qur'an
- The influence of the Arabizer appeared in the Holy Qur'an in several aspects: in termsof expanding the meaning of the‹verse weighing between accepted interpretive statements‹ pointing out the weakness of some of them‹ determining the ruling on the verse in termsof abrogation or non-abrogationand so on ‹.

Key words: Athar - Arabized - Interpretation.

المقدمة

الحمد لله الرحيم الرحمن، علّم القرآن، خلق الإنسان، علّمه البيان، والصلاة والسلام على النبي العدنان، سيد الثقلين الإنس والجان، وآله وصحبه والتابعين ومن تبعهم بإحسان.

أما بعد،،،

فقد أنزل الله الكتاب العربي – القرآن الكريم – على النبي العربي القرشي الهاشمي، كما قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾ [سورة الشعراء: ١٩٢-١٩٥].

فهو قرآن عربي "وبلسان العرب لا أنه أعجمي ولا بلسان العجم، فمن أراد تفهمه فمن جهة لسان العرب يفهم، ولا سبيل إلى تطلب فهمه من غير هذه الجهة[1].

بَيْد أن العلماء – (رحمهم الله) – اختلفوا في وجود ألفاظ غير عربية فيه كما سيأتي بيانه – إن شاء الله –، وهذه المسألة يطلق عليها المعرّب، وإذا كان الامر كذلك، فهل للمعرّب أثر في بيان المعنى الذي هو التفسير؟

من هنا نشأت فكرة هذا البحث، وسميته بـ (القول بالمعرّب في القرآن الكريم وأثره في التفسير، دراسة نظرية تطبيقية)

---

(١) الموافقات للشاطبي (١٠٢/٢)

مشكلة البحث

لم تكن مشكلة البحث تتعلق بمسألة وجود المعرب في القرآن الكريم من عدمه، فهذه قضية قد تطرق لها الأولون، وانقسموا حيالها ما بين مثبت ومانع، وإنما تكمن مشكلة البحث مع الفريق المثبت للوجود، فهل لوجود المعرّب في القرآن الكريم أثر في التفسير أم لا؟ وإذا كان موجودا فما هو هذا الأثر؟

أهداف البحث

١- سبر موقف المفسرين وخصوصا مفسري السلف تجاه قضية المعرب في القرآن الكريم وكيفية التعامل معها.

٢- تحليل موقف الفريقين – المثبت والنافي – تجاه الكلمة المعرّبة في الآية.

٣- إبراز الأثر المترتب على القول بوجود المعرب في القرآن الكريم في التفسير.

حدود البحث

لما كان كتاب المهذب فيما وقع في القرآن من المعرّب لجلال الدين السيوطي أوسع الكتب تتبعا للألفاظ المعربة كما أشار إليه في مقدمته[١]، –وهو كما قال– جعلته محل دراستي، وعليه المعتمد في استقراء الألفاظ، وعلى تلك الألفاظ دارت رحى الدراسة في هذا البحث.

الدراسات السابقة

حظي موضوع المعرّب في القرآن الكريم بدراسات كثيرة وافية، سواء بين المتقدمين أو المتأخرين، من حيث الوجود وعدمه، أو من حيث الدراسة المعجمية

(١) انظر: المهذب فيما وقع في القرآن من المعرّب (ص: ٥٧)

أو الدلالية، غير أني لم أقف –حسب علمي– على دراسة واحدة تتحدث عن أثره في التفسير، ولذلك عزمت على أن أبرز هذا الجانب حسب المستطاع، والله الموفق.

خطة البحث:

ضمت خطة البحث بين جنباتها مقدمة وتمهيدا ومبحثين وخاتمة، ورسمها كالآتي:

المقدمة: وتشتمل على مشكلة البحث، وحدوده، وأهميته، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهجه، وإجراءاته.

التمهيد: في تعريف المعرّب، ومعايير الحكم بأعجمية اللفظ، وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: تعريف المعرّب، والفرق بينه وبين الدخيل والمولد.
- المطلب الثاني: معايير الحكم بأعجمية اللفظ.

المبحث الأول: آراء العلماء في وجود المعرب في القرآن الكريم وأثره في التفسير، وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: القائلون بمنع المعرّب في القرآن الكريم.
- المطلب الثاني: القائلون بوقوع المعرّب في القرآن الكريم.
- المطلب الثالث: أثر القول بوقوع المعرب في القرآن الكريم في التفسير.

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية للألفاظ المعربة التي لها أثر في التفسير، وتحته ثمانية مطالب:

- المطلب الأول: مفردة ﴿أَوِّبِي﴾ [سورة سبأ: ١٠].
- المطلب الثاني: مفردة ﴿ٱلسِّجِلِّ﴾ [سورة الأنبياء: ١٠٤].
- المطلب الثالث: مفردة ﴿سَرِيًّا﴾ [سورة مريم: ٢٤].

- المطلب الرابع: مفردة ﴿سَكَّرَا﴾ [سورة النحل: ٦٧].
- المطلب الخامس: مفردة ﴿طه ۝١﴾ [سورة طه: ١].
- المطلب السادس: مفردة ﴿طُوبَىٰ﴾ [سورة الرعد: ٢٩].
- المطلب السابع: مفردة ﴿ٱلْعَرِمِ﴾ [سورة سبأ: ١٦].
- المطلب الثامن: مفردة ﴿نَاشِئَةَ﴾ [سورة المزمل: ٦].

الخاتمة، وفيها أهم النتائج والتوصيات.

منهج البحث وإجراءاته

اعتمدت في هذا البحث على المنهج الاستقرائي والتحليلي، وسلكت فيه السبيل الآتي:

أولا: استقرأت كتاب المهذب فيما وقع في القرآن من المعرّب لجلال الدين السيوطي، وجمعت الألفاظ التي تبين لي أن لها أثرا في التفسير.

ثانيا: أفردت كل مفردة بدراسة مسقلة، مبينا موضعها في القرآن الكريم، ومُرْدِفا ذلك بالقائلين بتعريبها من السلف – (رضي الله عنهم) – وتجاهلت ما عزاه السيوطي لبعض المتأخرين في نسبة الكلمة إلى غير العربية؛ ذلكم أن بعض المتأخرين قد يتوسع في إطلاق الحكم بالتعريب على المفردات القرآنية ويتساهل فيه.

ثالثا: أجريت دراسة مقارنة بين المجيزين والمانعين حتى أنفذ من خلالها إلى بيان الأثر التفسيري، وهو ما أختم به دراسة كل مفردة في الجانب التطبيقي.

رابعا: اعتمدت في ذكر الآيات القرآنية على رواية حفص عن عاصم، والتزمت في إيرادها الرسم العثماني، والذي اعتمده مصحف المدينة النبوية، وما جاء في البحث من قراءات أخرى، رسمته كما قرئ، ووثقت ذلك من المصادر الأصلية.

خامسا: خرجت الأحاديث من مصادرها الأصلية، فما كان منها في الصحيحين أو في أحدهما اكتفيت بالعزو إليه، وما كان في غيرهما خرجته ونقلت كلام العلماء في الحكم عليه.

سادسًا: وثقت النصوص العلمية المنقولة في البحث من مصادرها الأصلية، وبينت معلومات تلك المصادر في آخر البحث في فهرس المصادر والمراجع.

وبعد، فإني قد بذلت في هذا البحث جهدا، وأنفقت فيه وقتا، وتوخيت فيه البيان، فإن وفقت فذلك محض فضل من الله عليّ، وإن جانبت فيه الصواب أو قصرت فيغفر الله لي، وهو خير الغافرين، وجزى الله من أسدى إليّ عيوبي، وسعى في تقويم بحثي، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

التمهيد:

في تعريف المعرّب، ومعايير الحكم بأعجمية اللفظ،

وفيه مطلبان:

- **المطلب الأول: تعريف المعرب، والفرق بينه وبين الدخيل والمولد.**
- **المطلب الثاني: معايير الحكم بأعجمية اللفظ.**

المطلب الأول: تعريف المعرّب، والفرق بينه وبين الدخيل والمولد.

أولا: تعريف المعرّب:

المعرّب في اللغة: اسم مفعول من التعريب، والتعريب مصدر (عرّب)، ومادة العين والراء والباء، تدور على أصول ثلاثة: أحدها: الإبانة والإفصاح، والآخر: النشاط وطيب النفس، والثالث: فساد في جسم أو عضو.(١)

والمعنى الأول هو المناسب هنا، يقال: أعرب الرجل عن نفسه، إذا بيّن وأوضح، ويقال: عرّب منطقه: أي: هذبه من اللحن والخطأ.

وقيل في تسمية العرب بهذا الاسم، هو أن لسانها أعرب الألسنة، وبيانها أجود البيان، وتعرّب العجمي بمعنى تشبه بالعرب.(٢)

أما في الاصطلاح: فقد عرّفه العلماء بعدة تعريفات، منها:

ما ذكره الجوهري بقوله: "وتعريب الاسم الأعجمي: أن تتفوه به العرب على منهاجها"(٣)

---

(١) مقاييس اللغة لابن فارس (٢٩٩/٤)
(٢) انظر: تهذيب اللغة للأزهري (٢٣٧٨/٣)، الصحاح للجوهري (ص: ٦٨٥)، مقاييس اللغة (٢٩٩/٤)
(٣) الصحاح (ص: ٦٨٥)

وعرّفه السيوطي بقوله: "المعرب: ما اسعتملته العرب من الألفاظ الموضوعة لمعان في غير لغتها"[١]

وليس ثمة تباين فيما ذكر؛ إذ فحوى التعريب تدور حول نقل اللفظ الأعجمي إلى العربية، سواء أخضعته العرب على منهاجها وأوزانها، أم تركته بغير إخضاع.[٢]

ثانيا: تعريف المولد:

المولد في اللغة: مأخوذ من (ولد) و "الواو واللام والدال: أصل صحيح، وهو دليل النجل والنسل، ثم يقاس عليه غيره.[٣]"، والمولد: المحدث من كل شيء.[٤] ويقال: "رجل مولد إذا كان عربيا غير محض".[٥]

أما في الاصطلاح:

فقد عرّفه السيوطي بقوله: "هو ما أحدثه المولدون الذين لا يحتج بكلامهم"[٦]

فيلاحظ أن اللفظ الذي نطق به من لم يحتج بكلامهم بعد القرن الثاني في الأمصار أو بعد القرن الرابع في الجزيرة مما لم يأت عن الأولين يسمى مولدا.[٧]

---

(١) المزهر في علوم اللغة للسيوطي(٢١١/١)
(٢) انظر: شفاء الغليل للخفاجي (ص: ٢٣)
(٣) مقاييس اللغة (١٤٣/٦)
(٤) المعجم الوسيط (١٠٥٦/٢)
(٥) لسان العرب (٢٧٦/١٥)
(٦) المزهر (٢٤٢/١)
(٧) انظر: شفاء الغليل للخفاجي (ص: ٢١)

ثالثا: تعريف الدخيل:

الدخيل في اللغة: مأخوذ من (دخل) و "الدال والخاء واللام أصل مطرد منقاس، وهو الولوج.[1] " وفلان دخيل في بني فلان إذا كان من غيرهم فتدخل فيهم".[2]

أما في الاصطلاح: فهو يطلق على كل كلمة دخلت العربية في الكلام الأعجمي، سواء غيّرها العرب أم لم يغيّروها، وسواء أكان في عصر الاستشهاد أم بعده.

وبعد سوق هذه التعريفات يمكن أن يقال في التفريق بينها:

المعرّب: يطلق على ما عرّبته العرب الفصحاء، أي ما كان في عصر الاستشهاد، أما المولد: فيطلق على ما عُرّب بعد انقضاء عصر الاستشهاد، والدخيل: أعم من مصطلحي المعرّب والمولد، بَيْد أن كثيرا من أئمة اللغة اتخذوا مصطلحي (المعرّب) و(الدخيل) على أن مدلولهما واحد، وقد أشار إلى ذلك السيوطي –(رحمه الله)–[3]

(١) مقاييس اللغة (٣٣٥/٢)
(٢) لسان العرب (٢٢٩/٥)
(٣) انظر: المزهر للسيوطي (٢١٢/١)

المطلب الثاني: معايير الحكم بأعجمية اللفظ.

ذكر أئمة العربية أن عُجمة اللفظ تعرف بأمور عديدة،[١] هي:

أولا: النقل، وذلك بأن ينقل أحد أئمة العربية عجمة اللفظ، مع التنبه إلى أن بعض من تكلم في التعريب ربما سارع إلى إدعاء العجمى في ألفاظ هي ليست كذلك.

ثانيا: عدم ائتلاف الحروف، وذلك بأن تجتمع حروف متنافرة في الكلمة لا تجتمع في العربية، فيستدل بذلك على أنها معرّبة، وإلى ذلك أشار ابن دريد في الجمهرة.[٢] أو تجتمع حروف يمكن أن تجتمع في العربية لكنها تلتزم ترتيبا خاصا، فإذا خالفت الترتيب دل ذلك على أنها دخيلة؛ لأن كلام العرب يقدم على الحروف المتباعدة غالبا.[٣]

ثالثا: الخروج عن الأوزان العربية، فإذا خرجت الكلمة عن أوزان العرب فهي غير عربية.

رابعا: عدم وجود جذر عربي للفظ، فالمعرّب ليس له أصل يشتق منه في العربية.

خامسا: كثرة اللغات في اللفظ، لأن كل من قام بالتعريب سلك مسلكا معينا في تغير أصوات الكلمة وفي طريقتها للأبنية العربية، وقد أشار إلى ذلك الجواليقي في المعرّب.[٤]

---

(١) انظر: المزهر للسيوطي (٢١٣/١)
(٢) انظر: جمهرة اللغة (٤٦/١)
(٣) انظر: المصدر السابق (١٢٧/١)
(٤) انظر: المعرب للجواليقي (ص: ١٠٦)

سادسا: اختلاف المعيار الثقافي والتاريخي، فاللفظ المعرّب يدل غالبا على أشياء أو مفاهيم غير معروفة في بيئة اللغة العربية، وإلى هذه القضية أشار السيوطي نفسه في كتابه الإتقان حين تكلم عن لفظ (استبرق) حيث يقول: " فإن أراد الفصيح أن يترك هذا اللفظ ويأتي بلفظ آخر لم يمكنه؛ لأن ما يقوم مقامه إما لفظ واحد أو ألفاظ متعددة، ولا يجد العربي لفظا واحدا يدل عليه؛ لأن الثياب من الحرير عرفها العرب من الفرس ولم يكن لهم بها عهد، ولا وضع في اللغة العربية للديباج الثخين اسم، وإنما عربوا ما سمعوا من العجم واستغنوا به عن الوضع لقلة وجوده عندهم وندرة تلفظهم به"[1].

(١) الإتقان في علوم القرآن (٣/٩٤٠)

المبحث الأول: آراء العلماء في وجود المعرب في القرآن الكريم وأثره في التفسير.

وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: القائلون بمنع المعرب في القرآن الكريم.
- المطلب الثاني: القائلون بوقوع المعرب في القرآن الكريم.
- المطلب الثالث: أثر القول بوقوع المعرب في القرآن الكريم في التفسير.

المطلب الأول: القائلون بمنع المعرّب في القرآن الكريم.

تعد مسألة وجود ألفاظ معرّبة في القرآن الكريم من المسائل التي أثارت جدلا واسعا بين العلماء قديما وحديثا، فانقسموا ما بين مؤيد ومنكر، وسنتناول في هذا المطلب حجج المانعين وأدلتهم.

والقائلون بمنع وقوع المعرب في القرآن الكريم انقسموا إلى فريقين:

الفريق الأول: يرى أن المفردات القرآنية عربية صِرْفة، ولغة العرب متسعة جدا، وهذا قول الشافعي، وأبي عبيدة، وأبي بكر الباقلاني،(١).

قالوا: ويدل على ذلك القرآن الكريم نفسه، فإنه قد صرح بأنه عربي في جميع آياته، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝٢﴾ [سورة يوسف: ٢]. وقوله: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝٣﴾ [سورة الزخرف: ٣]. وقوله: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ۝١٩٥﴾ [سورة الشعراء: ١٩٥].

يقول الإمام الشافعي- (رحمه الله)-: " فقال منهم قائل: إن في القرآن عربيا وأعجميا، والقرآن دل على أن ليس من كتاب الله شيء إلا بلسان العرب، ووجد قائل هذا القول من قَبِل ذلك منه تقليدا له، وتركا للمسألة عن حجته، ومسألة غيره ممن خالفه، وبالتقليد أغفل من أغفل منهم، والله يغفر لنا ولهم".(٢)

---

(١) انظر: الرسالة للشافعي (ص: ١٢٨ وما بعدها)، مجاز القرآن لأبي عبيدة (١٧/١ وما بعدها)، التقريب والإرشاد للباقلاني (٣٩٩/١)
(٢) الرسالة (ص: ١٢٨)

ويقول أبو عبيدة: " نزل القرآن بلســـان عربى مبين، فمن زعم أن فيه غير العربية فقد أعظم القول، ومن زعم أن (طه) بالنّبطيّة فقد أكبر "[١]

ومن أدلة المانعين: أنه لو كان في القرآن الكريم من غير لغة العرب شـــيئ لتوهم متوهم أن العرب عجزت عن الإتيان بمثله، لأنه أتى بلغات لا يعرفونها.[٢]

والفريق الآخر: يرى أن الألفاظ التي اختلف في عربيتها يمكن أن تكون مما تواردت عليه لغات الأمم، فيضاف إليها جميعا دون تخصيص، وهذا ما ذهب إليه الطبري- (رحمه الله)-[٣]

بينما ذهب أبو المعالي عزيزي بن عبد الملك إلى أن هذه الألفاظ وجدت في لغة العرب، إلا أنها أوسع اللغات وأكثرها ألفاظا، وجوّز أن يكون العرب سبقوا إلى هذه الألفاظ.[٤]

---

(١) مجاز القرآن (١٧/١)
(٢) انظر: الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس (ص: ٥٢)
(٣) انظر: جامع البيان (١٥/١)
(٤) نقل كلامه الزركشي في البرهان (٣٧٨/١)، وعنه السيوطي في الإتقان في علوم القرآن (٩٣٦/٣)

المطلب الثاني: القائلون بوقوع المعرب في القرآن الكريم.

ذهب جماعة من أهل العلم إلى القول بوقوع المعرب في القرآن الكريم، ونسب أبو عبيد القاسم بن سلام ذلك إلى ابن عباس ومجاهد وسعيد بن جبير وعكرمة وعطاء وغيرهم من أهل العلم. ثم قال: فهذا قول أهل العلم من الفقهاء.(١)

واستدل هذا الفريق على ذلك باتفاق النحاة على أن منع صرف نحو (إبراهيم) للعلمية والعجمة، وقالوا أيضا: إن النبي (ﷺ) مرسل إلى كل الأمم، وقد قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ فَيُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۚ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ٤﴾ [سورة إبراهيم: ٤].

وإذا كان الأمر كذلك فلا بد حينئذ أن يكون في الكتاب المرسل به من لسان كل قوم، وإن كان أصله بلغة قومه هو (ﷺ). ودعّموا ذلك بما أخرجه الطبري عن أبي ميسرة قوله: "في القرآن من كل لسان" وبنحوه عن سعيد بن جبير.(٢)

وأجابوا عن الآيات القرآنية التي استدل بها المانعون والتي جاء التصريح فيها بعربية القرآن بأن الكلمات اليسيرة بغير العربية لا تخرجه عن كونه عربيا، فأي كلام يحمل في مجموعه مفردات يسيرة من غير لغته فإنه لا يخرجه عن اللغة الأصل، كالقصيدة الفارسية مثلا إذا حوت ألفاظا عربية يسيرة، لم تخرجها تلك الألفاظ عن لغتها الأم.(٣)

---

(١) نقله عنه ابن فارس في الصاحبي (ص: ٥٠)
(٢) انظر: جامع البيان (١/١٤-١٥)
(٣) الإتقان في علوم القرآن (٣/٩٣٧)

وأدلة هذا الفريق أيضا لم تسلم من المعارضة، فما ذكره عن علة الصرف في (إبراهيم) عند النحاة أنها للعلمية والعجمة هي خارج محل النزاع؛ لأن الأعلام ليست محل الخلاف، وسيأتي إن شاء الله التنبيه على ذلك. وردوا على ذلك بقولهم: إذا اتفق على وقوع الأعلام الأعجمية في القرآن الكريم، فلا مانع حينئذ من وقوع الأجناس.

وأما ما ذكروه من أن في القرآن ألفاظا بكل لسان، مؤيدين قيلهم بما جاء عن أبي ميسرة، فقد تولى ابن جرير الطبري نفسه رد ذلك، فقال موجها له: "فيه من كل لسان اتفق فيه لفظ العرب ولفظ غيرها من الأمم التي تنطق به، وإذا كان ذلك كذلك، فبيّن إذاً خطأ من زعم أن القائل من السلف (في القرآن من كل لسان) إنما عنى بقيله ذلك: أن فيه من البيان ما ليس بعربي، ولا جائز نسبته إلى لسان العرب. "[1]

ثمة رأي ثالث، قد مزج بين قول المانعين والمجيزين، ويرى تصديق القولين جميعا، وهو رأي أبي عبيد القاسم بن سلام حيث يقول: "الصوب من ذلك عندي – والله أعلم– مذهب فيه تصديق القولين جميعا؛ وذلك أن هذه الحروف أصولها عجمية –كما قال الفقهاء– إلا أنها سقطت إلى العرب فأعربتها بألسنتها، وحوّلتها عن ألفاظ العجم إلى ألفاظها فصارت عربية، ثم نزل القرآن وقد اختلطت هذه

(١) جامع البيان (١/١٥-١٩) بتصرف

الحروف بكلام العرب، فمن قال إنها عربية فهو صادق، ومن قال عجمية فهو صادق.

قال: وإنما فسرنا هذا لئلا يقدم أحد على الفقهاء فينسبهم إلى الجهل، ويتوهم عليهم أنهم أقدموا على كتاب الله جل ثناؤه بغير ما أرداه الله جل وعز، وهم كانوا أعلم بالتأويل وأشد تعظيما للقرآن. "[١]

- **تذنيب في محل النزاع في المعرّب**:

مسألتان غير داخلتان في محل النزاع في المعرّب، يلخصها بدر الدين الزركشي في كتابه البحر المحيط حيث يقول: "لا خلاف أنه ليس في القرآن كلام مركب على غير أساليب العرب، وأن فيه أسماء أعلام لمن لسانه غير اللسان العربي كإسرائيل، وجبريل، ونوح، ولوط، وإنما اختلفوا هل في القرآن ألفاظ غير أعلام مفردة من غير كلام العرب"[٢]

(١) نقله عنه ابن فارس في الصاحبي (ص: ٥١)
(٢) البحر المحيط في أصول الفقه (٤٤٩/١)

المطلب الثالث: أثر القول بوقوع المعرّب في القرآن الكريم في التفسير:

لما كان كتاب المهذب فيما وقع في القرآن من المعرّب لجلال الدين السيوطي من أجمع الكتب في بابه، حيث إن مؤلفه - (رحمه الله)- كان قد ختمه بقوله: "فهذا ما وقفت عليه من الألفاظ المعرّبة في القرآن بعد الفحص الشديد سنين، وسعة النظر والمطالعة، ولم يجتمع قبلُ في كتاب قبل هذا"[(١)]، جعلته أصلا في جرد الكلمات المعرّبة.

وبعد دراسة الكلمات المعرّبة الواردة في الكتاب يظهر للباحث أن المعرّب مع التفسير على قسمين:

الأول: قسم له أثر موضعي في المعنى، كـ مفردة (إستبرق) وردت في القرآن الكريم في أربعة مواضع،[(٢)] ومعناها الديباج الغليظ الحسن،[(٣)] وكل من تكلم في معناها من المفسرين لم يجاوز ما ذكر آنفا، بَيْد أنه قد يتوسع بعضهم في بيان اللغة التي نقلت منها وما يتبع ذلك دون تعرض لبيان الأثر في المعنى.

الثاني: ما كان له أثر كبير في المعنى، وكنت قد جمعته في الدراسة التطبيقية، ويمكن تلخيص تلك الآثار فيما يلي:

أولا: الوقوف على حكم الآية الدائر بين النسخ والإحكام، إذ قد يختلف المفسرون في نسخ آية من عدمه، فيظهر أثر المفردة المعرّبة في القول بأحدهما، كما هو الحال عند دراسة مفردة (سكراً).

---

(١) المهذب فيما وقع في القرآن من المعرّب (ص: ١٦٨)

(٢) سورة الكهف الآية رقم (٣١)، سورة الدخان الآية رقم (٥٣)، سورة الرحمن الآية رقم (٥٤)، سورة الإنسان الآية رقم (٢١)

(٣) انظر: المهذب فيما وقع في القرآن من المعرّب (ص: ٧١)

ثانيا: حل الإشكال المتعلق بأقوال بعض السلف تجاه مسألة الحروف المقطعة، من حيث الحرفية أو لا، ثم المعنى المراد بها ثانيا، وهذا ما تبينه دراسة مفردة (طه) في الدراسة التطبيقية.

ثالثا: توجيه أقوال السلف في بيان معنى الآية، إذ قد يرد على ألسنتهم من المعاني ما يوافق معنى المفردة المعرّبة، فهل كانت إفادتهم لهذا المعنى مأخوذة من المفردة المعربّة أم من غيرها، وهذا ما تمت دراسته في مفردة (أوّبي).

رابعًا: قد يفهم من بعض المفردة المعرّبة توسيع معنى الآية، بحيث إن ما قيل من الأقوال في معنى الآية قد يقتصر على شيء معين، فيما لو أُخذ بمعنى المفردة المعرّبة لتوسع معنى الآية ليشمل الأقوال التي قيلت فيها وغيرها. كما هو مبين في دراسة مفردة (ناشئة).

خامسًا: يظهر أثر المفردة المعرّبة أحيانا في ترجيح بعض الأقوال التفسيرية الواردة في آية معينة، فإعمال معنى المفردة المعرّبة قد يدل على محذوف قيل في الآية أو الوقوف على تشبيه فُهم من الآية ونحو ذلك، ودراسة مفردة (السجل) توضح شيئًا من ذلك.

ولا شك أن الغوص أكثر في دراسة الكلمات المعرّبة، والنظر لها من أكثر من زاوية، قد ينتج لنا أكثر من ما قيل في الآثار، ففهوم الناس تتفاوت، ومداركهم تتباين، وما أعطي رجل أعظم من أن يفتح الله عليه في فهم كتاب الله، فاللهم إني أسألك ذلك.

المطلب الأول: مفردة (أوِّبي)

موضع المفردة في القرآن الكريم:

وردت هذه المفردة في القرآن الكريم مرة واحدة في سورة سبأ وهي في قوله تعالى: قال تعالى: ﴿۞ وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضۡلٗاۖ يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيۡرَۖ وَأَلَنَّا لَهُ ٱلۡحَدِيدَ ١٠﴾ [سورة سبأ: ١٠].

القول بتعريبها:

أخرج الطبري في تفسيره عن أبي ميسرة عمرو بن شرحبيل أنه قال ﴿أَوِّبِي مَعَهُۥ﴾ سبحي معه بلسان الحبشة.(١)

الدراسة:

اختلف العلماء في عربية هذه الكلمة على قولين:

الأول: أنها كلمت عربية هي مشتقة من (أوب) والهمزة والواو والباء أصل واحد يدل على الرجوع،(٢) وآب إلى الشيء: رجع إليه، ويؤوب أوبا وإيابا وأوبة وأيبة. والتأويب في كلام العرب: سير النهار كله إلى الليل كأن الإنسان يسير بالليل ثم يُرَجع السير بالنهار، أي يردده.

وفي هذه المفردة في الآية قراءتان:

---

(١) جامع البيان (٢٢٠/١٩) وانظر: المهذب للسيوطي (ص: ٧٦)
(٢) انظر: تهذيب اللغة (١/ ٢٣٠)، الصحاح (ص: ٦٢)، مقاييس اللغة (١٥٢/١)

الأولى: ﴿أَوِّبِي﴾ وهي قراءة الجمهور.

الثانية: (أُوبي) وهي قراءة ابن عباس، والحسن، وقتاده، وابن أبي إسحاق:[١] وهي فعل أمر من (آب)، أي: ارجعي.[٢]

وبكل المعنيين – الترجيع والسير – قال المفسرون،[٣]

فمن قال بأنه الترجيع الذي هو الترديد، قال أمرت الجبال والطير أن ترجع مع داود (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بأصواتها وترددده، فالفعل (أوبي) مضاعف آب يؤوب، والتضعيف للمبالغة،[٤] وقيل: التضعيف للتعدية لأن آب بمعنى رجع لازم صلته اللام فعُدي بالتضعيف، إذ فسروه بقولهم رجعي معه التسبيح.[٥]

ولذلك جاء عن جمع من السلف تفسير الترجيع هنا بأنه التسبيح، وهو قول ابن عباس، ومجاهد، وعكرمة، وغيرهم.[٦] ويشهد لقولهم موضعان من كتاب الله:

الأول: قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُۥدَ ٱلْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَٱلطَّيْرَ ۚ وَكُنَّا فَٰعِلِينَ ﴿٧٩﴾﴾ [سورة الأنبياء: ٧٩].

---

(١) انظر: مختصر الشواذ لابن خالويه (ص: ١٢٢)، شواذ القراءات للكرماني (ص: ٣٨٩)
(٢) انظر: المحرر الوجيز (٧٥/٨)
(٣) انظر: جامع البيان (٢٢٠/١٩)، معالم التنزيل (٦ /٣٨٧)، المحرر الوجيز (٧٤/٨)
(٤) انظر: المحرر الوجيز (٨ / ٧٤)
(٥) انظر: البحر المحيط (٢١/ ٣٨٨) وانظر: أضواء البيان (٦ /٦٧٩)
(٦) انظر: تفسير عبد الرزاق (١٢٧/٢)، جامع البيان (٢٢٠/١٩)

الثاني: قوله تعالى: ﴿إِنَّا سَخَّرْنَا ٱلْجِبَالَ مَعَهُۥ يُسَبِّحْنَ بِٱلْعَشِيِّ وَٱلْإِشْرَاقِ ﴿١٨﴾﴾ [سورة ص: ١٨].

أما المعنى اللغوي الثاني وهو السير فقد نقل عن جمع من السلف أيضا كقتادة،[١] والمعنى: سيري معه أين سار.[٢] وأُورد على هذا المعنى أن الجبال أوتاد الأرض، ولم ينقل سيرها مع داود (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أو غيره، وقيل المعنى: تصرفي معه على ما يتصرف فيه، فكانت إذا سبح سبحت، وإذا ناح ناحت، وإذا قرأ الزبور قرأت، وتعقب بأنه لم يعرف التأويب بمعنى التصرف في لغة العرب"[٣].

وأما من قال بأنه معرب، وأن معنى ﴿أَوِّبِي﴾ سبحي بلسان الحبشة، فسبق ذكره.

الأثر التفسيري:

نقل المفسرون الخلاف السابق في نوع المفردة ما بين مثبت لعربيتها وحاكٍ لتعريبها، غير أن أغلبهم يميل إلى عربيتها وينتقد تعريبها، فالألوسي في روح المعاني يقول: "والظاهر أنه عربي من التأويب"[٤] ونقل ابن عطية القول بتعريبها

(١) ذكره عنه الحافظ ابن حجر في الفتح (٦ / ٦٥٤) ولم يعزه
(٢) انظر: المحرر الوجيز (٨ /٧٤)
(٣) روح المعاني (٣١/٢٢)
(٤) روح المعاني (٣٦٠/٢٢)

عن مؤرج ثم قال: "وهذا ضـــعيف غير معروف"[(١)]. ولما نقل ابن كثير قول أبي ميسـرة في تعريبها تعقبه بقوله: "وفي هذا نظر، فإن التأويب في اللغة هو الترجيع، فأمرت الجبال والطير أن ترجع معه بأصواتها"[(٢)]

ويظهر الأثر في توجيه أقوال السـلف التي نصـت على أن معنى ئيژئى سبحي، فهل هذه الأقوال مستفادة من قول أبي ميسرة بأنها معربة أو لا؟

الذي يظهر لي أنه ليس كذلك، وإنما قول من قال من السلف والمفسرين بذلك إنما هو تفسير على المعنى لا تفسير على اللفظ، مع مراعاة أصل الوضع اللغوي، والذي حملهم على ذلك التفسير هو ما نصت عليه الآيات الكريمات الآنفة الذكر، فهو من باب تفسير القرآن بالقرآن. والله أعلم.

(١) المحرر الوجيز (٧/٨)
(٢) تفسير ابن كثير (٦ / ٤٩٧)

المطلب الثاني: مفردة {السِّجِل}

موضع المفردة في القرآن الكريم:

وردت هذه المفردة في موضع واحد في كتاب الله (ﷻ)، فهو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَطْوِي ٱلسَّمَآءَ كَطَيِّ ٱلسِّجِلِّ لِلْكُتُبِ كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ وَعْدًا عَلَيْنَآ إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ ﴿١٠٤﴾﴾ [سورة الأنبياء: ١٠٤].

القول بتعريبها:

أخرج ابن مردويه من طريق أبي الجوزاء عن ابن عباس (رضي الله عنهما) قال: السجل بلغة الحبشة: الرجل.(١)

الدراسة:

قال ابن فارس: "السين والجيم واللام أصل واحد يدل على انصباب شيء بعد امتلائه"(٢) ومن ذلك السَجْل، وهو الدلو العظيمة، والمساجلة: المفاخرة، والأصل في الدلاء، إذا تساجل الرجلان، أي: تنازعا، يريد كل واحد منهما غلبة صاحبه.

والسِجِل: مأخوذ من السَّجل والمساجلة، وذلك أنه كتاب يجمع فيه كتبا ومعاني، وفيه أيضا من المساجلة، لأنه عن منازعة ومداعاة.(٣)

وقد اختلف المفسرون في المراد بالمفردة في الآية على أقوال:(٤)

---

(١) عزاه السيوطي لابن مردويه في الدر المنثور (٥ / ٦٨٣)، وفي المهذب فيما وقع في القرآن من المعرّب (ص: ٩٥)
(٢) مقاييس اللغة (١٣٦/٣)
(٣) انظر: تهذيب اللغة (١٦٣٣/٢)، الصحاح (ص: ٤٧٧)، لسان العرب (١٢٩/٧)
(٤) انظر الأقوال في: جامع البيان (١٦ / ٤٢٣)

الأول: أنه ملك من الملائكة، موكل بالصحف، فإذا مات الإنسان رفع كتابه إلى السجل فطواه، ورفعه إلى يوم القيامة. وهو قول ضعيف، رده أئمة التفسير، إذ لا يوجد ملك ذلك اسمه.(١)

الثاني: أنه اسم كاتب كان يكتب لرسول الله (ﷺ)، وقد أسند الخطيب البغدادي في تاريخه عن ابن عمر (رضي الله عنهما) قال: السجل: كاتب للنبي (ﷺ).(٢)

قال ابن كثير متعقبا: "وهذا منكر جدا من حديث نافع عن ابن عمر، لا يصح أصلا، وكذلك ما تقدم عن ابن عباس من رواية أبي داود وغيره.(٣) وقد صرح جماعة من الحفاظ بوضعه –وإن كان في سنن أبي داود(٤)

الثالث: أن السجل بمعنى الرجل بلغة الحبشة. وقد تقدم.

---

(١) انظر: جامع البيان (١٦ / ٤٢٣)، المحرر الوجيز (٦ / ٧٢٨)، تفسير ابن كثير (٥ / ٣٨٢).

(٢) انظر: تاريخ بغداد (٩ / ٤٧).

(٣) يشير إلى ما أخرجه أبو داود عن ابن عباس -رضي الله عنهما- قال: السجل كاتب كان للنبي صلى الله عليه وسلم. ونقل ابن القيم في تهذيب السنن (٣ / ١٤٦٧) عن ابن تيمية قوله "هذا الحديث موضوع، ولا يعرف لرسول الله صلى الله عليه وسلم كاتب اسمه السجل قط، والآية مكية، ولم يكن لرسول الله صلى الله عليه وسلم كاتب بمكة"

(٤) تفسير ابن كثير (٥ / ٣٨٢).

الرابع: أنه الصحيفة التي يكتب فيها. وهو قول كثير من المفسرين، قالوا: وهو المعروف من كلام العرب.(١)

الأثر التفسيري:

بعد النظر في الأقوال يظهر أن القولين الأولين – أنه ملك أو كاتب للنبي (ﷺ) – ضعيفان كما نص على ذلك ابن عطية في محرره.(٢)

ويبقى القول بأنه الرجل أو الصحيفة التي يكتب فيها، فهنا يظهر أثر القول بالمعرّب، وهو ما ذكره الطاهر ابن عاشور في تفسيره حيث يقول: " السجل يطلق على الورقة التي يكتب فيها، ويطلق على كاتب الصحيفة، ولعله تسمية على تقدير مضاف محذوف، أي: صاحب السجل، ولا يحسن حمله هنا على معنى الصحيفة، لأنه لا يلائم إضافة الطي إليه ولا يرادفه لقوله للكتاب أو للكتب، فالوجه: أن يراد بالسجل الكاتب الذي يكتب الصحيفة ثم يطويها عند انتهاء كتابتها، وذلك عمل معروف. فالتشبيه بعمله رشيق.(٣)

(١) انظر: جامع البيان (١٦/ ٤٢٣) تفسير ابن كثير (٥ / ٣٨٢).
(٢) انظر: المحرر الوجيز (٦ / ٧٢٨).
(٣) التحرير والتنوير (١٥٩/١٧)

المطلب الثالث: مفردة سَرِيًّا

موضع المفردة في القرآن الكريم:

لم ترد هذه المفردة في القرآن الكريم إلا في موضع واحد فقط، وهو قول الحق (ﷻ): ﴿فَنَادَىٰهَا مِن تَحْتِهَآ أَلَّا تَحْزَنِى قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا ﴿٢٤﴾﴾ [سورة مريم: ٢٤].

القول بتعريبها:

أخرج ابن جرير الطبري في تفسيره عن مجاهد في قوله تعالى: ﭐﭑﭒﭓﭔﭕﭖ قال: إنها بالسريانية.(١)

وأخرج كذلك عن سعيد بن جبير قوله: "هو الجدول، النهر الصغير، فهو بالنبطية السري"(٢)

وأخرج كذلك عن الضحاك قوله: "جدول صغير بالسريانية"(٣)

---

(١) انظر: جامع البيان (٥٠٧/١٥)، وعزاه السيوطي في الدر المنثور (٥٠٣/٥) لابن المنذر وابن أبي حاتم، وانظر: المهذب (ص: ٩٩).
(٢) جامع البيان (٥٠٨/١٥)، وعزاه السيوطي في الدر المنثور (٥٠٣/٥) لابن أبي حاتم وانظر: المهذب (ص: ٩٩).
(٣) جامع البيان (٥٠٨/١٥)

الدراسة:

قال ابن فارس: "السين والراء والحرف باب متفاوت جدا لا تكاد كلمتان منه تجتمعان في قياس واحد"(١).

وسروَ يسرو سراوة وسروا، أي: صار سريا، والسرو: المروءة والشرف، وسريت سُرى وسرى بمعنى سرت ليلا، فالسري: النهر، وسمي النهر سريا لأن الماء يسري فيه، أي: يمر جاريا.(٢)

هذا، وقد اختلف المفسرون في المراد بالمفردة في الآية على قولين:(٣)

الأول: أنه النهر الصغير، وقد جاء تفسيره به مرفوعا عن رسول الله (ﷺ)،(٤) وقال به جمع من الصحابة والتابعين، وهو قول من قال بتعريب المفردة.

---

(١) مقاييس اللغة (١٥٤/٣)
(٢) انظر: تهذيب اللغة (١٦٧٠/٢)، الصحاح (ص: ٤٨٥)، لسان العرب (١٧٧/٧)
(٣) انظر: جامع البيان (٥٠٦/١٥)، معالم التنزيل (٨١/٣)، زاد المسير (٢٢١/٥)
(٤) أخرج الطبراني في الصغير (٩/٢) بسنده عن البراء رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله عز وجل **{ قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا}** [سورة مريم: ٢٤]. قال النهر، قال الطبراني "لم يرفع هذا الحديث عن أبي إسحاق إلا أبو سنان سعيد بن سنان" وسعيد هذا صدوق له أوهام احتج به مسلم، كما في تهذيب التهذيب (ص: ٣٨١) وللحديث شاهد عند الطبراني أيضا في الكبير (٣٤٦/١٢) عن ابن عمر رضي الله عنهما يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: إن السري التي قال الله عز وجل ئيىئي ئي ئج ئى ئىئى نهر أخرجه الله لشرب منه" قال ابن كثير معلقا على هذا الحديث في تفسيره (٢٢٤/٥) "وهذا حديث غريب جدا من هذا الوجه" قال الشنقيطي في الأضواء (٣١٤/٤) "فهذا الحديث المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم وإن كانت طرقه لا يخلو شيء منها من ضعف، أقرب إلى الصواب من دعوى أن السري عيسى عليه السلام من غير دليل يجب الرجوع إليه"

الثاني: أن المراد بالسري في الآية: الرجل المرتفع القدر، والمراد به نبي الله عيسى (عليه السلام)، وهو الموافق لظاهر القرآن، وذلك قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُۥٓ ءَايَةً وَءَاوَيْنَٰهُمَآ إِلَىٰ رَبْوَةٍ ذَاتِ قَرَارٍ وَمَعِينٍ ﴿٥٠﴾﴾ [سورة المؤمنون: ٥٠]. ويدل عليه صدر الآية في قوله تعالى ﴿فَنَادَىٰهَا مِن تَحْتِهَآ﴾ [سورة مريم: ٢٤].

سواء أكان المنادي جبريل (عليه السلام) أم عيسى (عليه السلام)، وأن نداءه إياها كان تسلية لها بأن عيسى رجل سري له شأن عظيم، فتسكن حينئذ وحشتها، ويذهب ما بها من حزن، وما تنتظره من كلام قومها لها حين ولدته ولم تكن ذات زوج.(١)

الأثر التفسيري:

يظهر الأثر التفسيري للمفردة المعربة عند القائلين بها في الترجيح بين القولين، إذ إن القول بأن المراد بالسري في الآية هو النهر قول يدل عليه سياق الآيات، ذلكم أن قوله تعالى ﴿فَكُلِى وَٱشْرَبِى وَقَرِّى عَيْنًا﴾ [سورة مريم: ٢٦]. يدل على أن ذلك المأكول والمشروب هو ما تقدم الامتنان به في قوله تعالى: ﴿قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا ﴿٢٤﴾﴾ [سورة مريم: ٢٤].

﴿تُسَٰقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا ﴿٢٥﴾﴾ [سورة مريم: ٢٥]، فيكون المعنى حينئذ فكلي من هذا الرطب، واشربي من هذا النهر، وقري عينا بولدك. والله أعلم.

(١) انظر: مفاتيح الغيب (١٧٥/٢١)، لطائف الإشارات للتقريب (٤٤٥/٢)

المطلب الرابع: مفردة سَكَرًا

موضع المفردة في القرآن الكريم:

وردت هذه المفردة بهذا التصريف في القرآن الكريم مرة واحدة في سورة النحل، وهي في قوله تعالى: ﴿وَمِن ثَمَرَٰتِ ٱلنَّخِيلِ وَٱلۡأَعۡنَٰبِ تَتَّخِذُونَ مِنۡهُ سَكَرٗا وَرِزۡقًا حَسَنًاۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةٗ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ ٦٧﴾ [سورة النحل: ٦٧].

القول بتعريبها:

أخرج الطبري في تفسيره عن ابن عباس النظير الله عنهما أنه كان يزعم أن الحبشة يسمون الخل السكر.(١)

الدراسة:

"السين والكاف والراء أصل واحد يدل على حيرة"(٢)، وسكر يسكر سكْرا وسكُرا وسكَرا وسكَرانا فهو سكِر. والسكَر الشراب، وهي الخمر.(٣) وقد اختلف المفسرون – (رحمهم الله)– في المراد بلفظة ﴿سَكَرٗا﴾ في الآية على أقوال، وخلافهم هذا مبني على المراد بالرزق الحسن في قوله تعالى: ﴿وَمِن ثَمَرَٰتِ ٱلنَّخِيلِ وَٱلۡأَعۡنَٰبِ تَتَّخِذُونَ مِنۡهُ سَكَرٗا وَرِزۡقًا حَسَنًاۚ إِنَّ﴾ ويمكن أن نجمل أقوالهم فيما يلي:(٤)

---

(١) جامع البيان (٢٨١/١٤)، وعزاه السيوطي في الدر المنثور لابن مردويه (٥ / ١٤٢)، وكذا في المهذب (ص: ١٠١)

(٢) مقاييس اللغة (٨٩/٣)

(٣) انظر: تهذيب اللغة (١٧١٩/٢)، الصحاح (ص: ٥٠١)، لسان العرب (٢١٥/٧)

(٤) انظر الأقوال في: جامع البيان (٢٧٩/١٤)، زاد المسير (٤٦٤/٤)، الجامع لأحكام القرآن (٣٥٧/١٢)

الأول: أن المراد بالسكر الخمر، والرزق الحسن جميع ما يؤكل ويشرب حلالا من هاتين الشجرتين. وهو قول الجمهور.[١] وقيل هو العصير الحلو الحلال، وسمي سكرا؛ لأنه قد يصير مسكرا إذا بقي، فإذا بلغ الإسكار حرم.

الثاني: أن المراد بالسكر الخل بلغة الحبشة، وهو شيء لا يعرفه أهل اللغة،[٢] والرزق الحسن: الطعام.

الثالث: أن المراد بالسكر الطُّعم، فيكون السكر ما يطعم من الطعام، وحلّ شربه من ثمار النخيل والأعناب، وهو الرزق الحسن، فاللفظ مختلف، والمعنى واحد، وهو كقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّمَآ أَشۡكُواْ بَثِّي وَحُزۡنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ وَأَعۡلَمُ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ ٨٦﴾ [سورة يوسف: ٨٦]وهو على هذا مشتق من قولهم: سكرت النهر، أي: سددته، فتتخذون منه سكرا يسد الجوع.[٣] وهذا قول أبي عبيدة في المجاز، وأنشد شاهدا شعريا على صحة قيله.[٤]

ونقل النحاس في المعاني عن الزجاج قوله: "وقول أبي عبيدة هذا لا يعرف، وأهل التفسير على خلافه، ولا حجة له في البيت الذي أنشده"[٥]

---

(١) نسبه إلى الجمهور الواحدي في البسيط (١٠٧/١٣)، والقرطبي في الجامع (٣٥٨/١٢)،
(٢) انظر: لسان العرب (٢١٧/٧)
(٣) انظر: الناسخ والمنسوخ للنحاس (٤٨٧/٢)
(٤) انظر: مجاز القرآن (٣٦٣/١)
(٥) معاني القرآن (٨٣/٤)، ولم أقف على قول الزجاج في كتاب المعاني.

الأثر التفسيري:

بعد النظر في الأقوال في الآية، يظهر الأثر التفسيري في الخلاف في الآية الدائر بين النسخ والأحكام، فعلى رأي الجمهور أن المراد بالسكر في الآية الخمر تكون الآية منسوخة، لأن هذه الآية مكية، وتحريم الخمر مدني، إذ الامتنان باتخاذ حله في الأصل، ثم نسخ بتحريم الخمر.(١)

أما على القول بالمعرب وأن المراد به الخل، وكذلك القول الثالث فتكون محكمة ولا نسخ.(٢)

ولم يقف الأثر عند هذا فحسب، بل تعداه إلى أن تعلق بعض الحنفية بالآية في تحليل قليل السكر من غير الخمر، لأن الآية جاءت في سياق الامتنان، ولا يقع الامتنان إلا بمحلل، فيكون ذلك دليلا على جواز شرب ما دون المسكر من النبيذ، فإذا وصل إلى السكر لم يجز، وعلى القول بالمعرب والقول الثالث لا يستقيم لهم ما ذهبوا إليه.

ولست هنا بصدد مناقشة قولهم والرد عليهم، بقدر ما هو إظهار للأثر التفسيري، ومحل مناقشة هذه المسائل هو كتب أحكام القرآن(٣) والله أعلم.

---

(١) انظر: الناسخ والمنسوخ للنحاس (٤٨٤/٢)، أحكام القرآن لابن العربي (٩٦/٣)
(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٣٥٨/١٢)
(٣) أحكام القرآن للجصاص (٢٤٠/٣)، أحكام القرآن لابن العربي (٩٦/٣)

المطلب الخامس: مفردة {طه}

موضع المفردة في القرآن الكريم:

وردت هذه المفردة في القرآن الكريم في موضع واحد، وهو قول ربنا (ﷻ): ﴿طه ۝١ مَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡقُرۡءَانَ لِتَشۡقَىٰٓ ۝٢﴾ [سورة طه: ١-٢].

القول بتعريبها:

أخرج بن جرير في تفسيره عن ابن عباس (رضي الله عنهما) في قوله ﴿طه﴾ قال: بالنبطية يا رجل.[١] وأخرجه عنه أيضا قوله ﴿طه﴾ يا رجل بالسريانية،[٢] وبمثله عن سعيد بن جبير، ومجاهد،[٣] وقتادة، وأخرج عن عكرمة عنه وقال بالنبطية يا إنسان.[٤] وأخرج الحاكم في المستدرك عن ابن عباس أنه قال هو كقولك يا محمد بلسان الحبشة.[٥]

الدراسة:

اختلف المفسرون في المراد بمفردة ﴿طه﴾ بقوله تعالى ﴿طه﴾ على أقوال:[٦]

الأول: أنها حروف من أسماء، وقسم أقسم الله به، فقيل: هي حروف من أسماء الله تعالى، فالفاء من (اللطيف) والهاء من (الهادي)، وقيل: الفاء افتتاح اسم الله

---

(١) جامع البيان (٥/١٦)
(٢) المصدر السابق (٦/١٦)
(٣) المصدر السابق (٧٢٦/١٦)
(٤) المصدر السابق
(٥) المستدرك للحاكم، باب تفسير سورة طه، برقم (٣٤٢٧)، (٤٠٩/٢)
(٦) انظر: جامع البيان (٥/١٦)، معالم التنزيل (١١١/٣)، زاد المسير (٢٦٩/٥)

تعالى (الطاهر) و(الطيب) والهاء افتتاح اسم الله (الهادي)، وقيل هي حروف من غير أسماء الله تعالى، وذكروا أشياء عجيبة في ذلك.

الثاني: أن معناها طأ الأرض بقدمك، قالوا: "الضمير في ﴿جئى﴾ للأرض وخففت الهمزة فصارت ألفا ساكنة، وقرأت فرقة (طهْ)،[١] وأصله: طأْ، فحذفت الهمزة وأدخلت هاء السكت"[٢]

الثالث: أنها حرف من الحروف المقطعة، واستظهره جمع من المفسرين، قالوا: "ويدل على ذلك أن الطاء والهاء المذكورتين في فاتحة هذه السورة، جاءتا في مواضع أخر لا نزاع فيها في أنهما من الحروف المقطعة، أما الطاء ففي فاتحة سورة الشعراء، وفاتحة النمل، وفاتحة القصص، وأما الهاء ففي فاتحة مريم"[٣]

الرابع: أن معناها يا رجل، ونسبه الواحدي إلى أكثر المفسرين،[٤] وهي الكلمة المعرّبة التي ذكرتها آنفا، وقد قيل: هي بلغة اليمن كذلك.[٥] وأما ما قيل في أنها اسم من أسماء النبي (ﷺ) فلا يصح، إذ لم يثبت عن النبي (ﷺ) أن ذلك من أسمائه.[٦]

---

(١) قرأ بها الحسن وعكرمة، انظر: شواذ القراءات للكرماني (ص: ٣٠٥)
(٢) المحرر الوجيز (٥٦٦/٦)
(٣) أضواء البيان (٤٩٩/٤)
(٤) انظر: الوسيط (١٩٩/٣)
(٥) ذكره الطبري في تفسيره، وتكلم في ذلك الزمخشري في الكشاف (١١٩/١٠) وتأول لذلك تأويلا على قيله. وناقشه في ذلك أبو حيان في البحر المحيط (٤٥٤/٨)
(٦) التحرير والتنوير (١٨٢/١٦)

الأثر التفسيري:

يظهر الأثر التفسيري في أن القول بأن معنى ﴿طه﴾ يا رجل ينقل الكلمة من الحرفية – من كونها من الأحرف المقطعة - إلى أن تكون كلمة، وحينئذ ينتفي وصفها بأنها من الحروف المقطعة، وانتقد ذلك الطبري في تفسيره،[1] يقول الشوكاني - (رحمه الله)- بعد تحريره لهذا القول: " وإذا تقرر أنها لهذا المعنى في لغة من لغات العرب كانت ظاهرة المعنى، واضحة الدلالة، خارجة عن فواتح السور التي قدمنا بيان كونها من المتشابه في فاتحة سورة البقرة، وهكذا إذا كانت لهذا المعنى في لغة من لغات العجم، واستعملتها العرب في كلامها في ذلك المعنى كسائر الكلمات العجمية التي استعملتها العرب الموجودة في الكتاب العزيز، فإنها صارت بذلك الاستعمال من لغة العرب. "[2]

(١) انظر: جامع البيان (٨/١٦)
(٢) فتح القدير (٤٩٠/٣)

المطلب السادس: مفردة ﴿طُوبَىٰ﴾

موضع المفردة في القرآن الكريم:

وردت هذه المفردة في موضـــع واحد في كتاب الله (ﷻ)، فهو قوله تبارك اسمه وتعالى جده: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ طُوبَىٰ لَهُمۡ وَحُسۡنُ مَـَٔابٖ ٢٩﴾ [سورة الرعد: ٢٩].

القول بتعريبها:

أخرج ابن جريج في تفســـيره بســـنده عن ابن عباس – (رضي الله عنهما)– في قوله تعالى: ﴿طُوبَىٰ﴾ قال: اسم الجنة بالحبشة.(١)

وأخرج بسنده عن سعيد بن مشجوع قال: اسم الجنة بالهندية(٢)

الدراسة:

طوبى فعلى من طاب يطيب، فقلبت الياء واوا للفتحة،(٣) "والطاء والياء والباء أصل واحد صحيح يدل على خلاف الخبث"(٤)

---

(١) جامع البيان (٥٢٢/١٣)، وعزاه السيوطي في الدر المنثور (٦٤٣/٤) لابن أبي حاتم وابن المنذر وأبي الشيخ.
(٢) جامع البيان (٥٢٢/١٣)، وعزاه السيوطي في الدر المنثور (٦٤٣/٤) لأبي الشيخ.
(٣) انظر: تهذيب اللغة (٣ / ٢٢٣١)، الصحاح (ص: ٦٥٣)، لسان العرب (٩ /١٦٩)
(٤) مقاييس اللغة (٤٣٥/٣)

وقد اختلف المفسرون في المراد بهذه المفردة في الآية على أقوال متعددة، حاصلها يرجع إلى ثلاثة أقوال:[١]

الأول: إنها شجرة في الجنة. وهو قول أكثر المفسرين، وتكون مفردة ﴿طُوبَىٰ﴾ حينئذ اسم لمعرفة، وبهذا توترت الأحاديث،[٢] ومنها حديث أبي سعيد الخدري (رضي الله عنه) مرفوعا عن النبي (ﷺ): (أن رجلا قال يا رسول الله طوبى لمن رآك، وآمن بك، قال: طوبى لمن رآني وآمن بي، ثم طوبى، ثم طوبى، ثم طوبى لمن آمن بي ولم يرني، قال له رجل: وما طوبى؟ قال: شجرة في الجنة مسيرة مائة عام، ثياب أهل الجنة تخرج من أكمامها)[٣]

وقد ذكر بعض المفسرين لهذه الشجرة أوصافا كثيرة، يقول ابن عطية: "وحكى الطبري عن أبي هريرة ومغيث بن سمي وعتبة بن عبد يرفعه أخبارا مقتضاها أن هذه الشجرة ليس دار في الجنة، إلا وفيها من أغصانها، وأنها تثمر بثياب أهل الجنة، وأنها تخرج منها الخيل بسروجها ولجمها، ونحو هذا مما لم يثبت سنده.

(١) انظر الأقوال في: جامع البيان (٥١٩/١٣)، زاد المسير (٤ / ٣٢٧)،
(٢) المحرر الوجيز (٥ / ٦٠٦)
(٣) أخرجه أحمد في مسنده (٢١١/١٨) برقم (١١٦٧٣)، وابن حبان في صحيحه برقم (٧٤١٣)، وحسنه ابن حجر في الأمالي المطلقة (ص: ٤٦)

الثاني: أنها اسم من أسماء الجنة، وهذا بلسان الحبشة والهند، فإنهم يقولون للبستان والجنة طوبى، ويكون معنى الآية حينئذ ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ طُوبَىٰ لَهُمۡ﴾أي: الجنة لهم.

الثالث: أنها من طاب يطيب، وتعدد أقوالهم في التعبير عن ذلك، فقيل: خير لهم، وقيل: نعم مالهم، وقيل: غبطة لهم، وقيل: فرح وقرة عين لهم، وقيل: حسن لهم ونحو ذلك من العبارات التي هي في حقيقتها ترجع إلى شيء واحد، ولا منافاة بينها.(١)

الأثر التفسيري:

وبعد النظر في الأقوال يتبين للباحث أن الأثر التفسيري في القول بالمعرّب يكمن في كونه واسطة العقد بين الأقوال، فإذا كانت طوبى هي الجنة، فيقال لأهلها كلاما طيبا، ولا يجدون فيها إلا طيبا، ومن تلكم الطيبات تلك الشجرة التي حدّث بها النبي (ﷺ). والله أعلم.

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن (١٢ / ٦٩)، تفسير ابن كثير (٤ / ٣٩١).

المطلب السابع: مفردة ٱلْعَرِمِ

موضع المفردة في القرآن الكريم:

وردت مفردة (العرم) في القرآن الكريم في موضع واحد، وهو قول الحق (ﷻ): ﴿فَأَعْرَضُواْ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ ٱلْعَرِمِ﴾ [سورة سبأ: ١٦].

القول بتعريبها:

أخرج ابن أبي حاتم في تفسيره عن مجاهد – (رحمه الله)– في قوله تعالى: ﴿سَيْلَ ٱلْعَرِمِ﴾ قال: (العرم) بالحبشية المسناة التي يجتمع فيها الماء ثم ينبثق.[(١)]

الدراسة:

قال ابن فارس: " العين والراء والميم أصل صحيح واحد، يدل على شدة وحدة"[(٢)] والعرم السيل الذي لا يطاق، والعرم: المسناة لا واحد لها في لفظها، ويقال: واحدها عِرمة وعرَمة. والعرم اسم للفأر. والعرمة السكر، وجمعها عرم، لأن الماء إذا سكر كان له عرم من كثرته.[(٣)]

وقد اختلف المفسرون في المراد بالعرم في الآية على أقوال:[(٤)]

---

(١) عزاه السيوطي لابن حاتم في الدر المنثور (٦٩٠/٦)، وفي المهذب مسندا عن مجاهد (ص: ١١٨)

(٢) مقاييس اللغة (٢٩٢/٤)

(٣) انظر: تهذيب اللغة (٣ / ٢٤١٣)، الصحاح (ص: ٦٩٨)، لسان العرب (١٠ / ١٢٣)

(٤) انظر الأقوال في: جامع البيان (٢٤٩/١٩)، زاد المسير (٦/ ٤٤٥)،

الأول: المراد بالعرم: الشديد، فهو صفة للسيل، فتكون إضافة السيل إلى العرم من إضافة الموصوف إلى الصفة، ويجوز أن يكون العرم اسما للسيل الذي كان ينصب في السد، فتكون الإضافة من إضافة المسمى إلى الاسم، أي: السيل العرم"[١]

الثاني: أنه اسم للوادي الذي كان فيه الماء نفسه.[٢]

الثالث: أنه الجرذ، وهو الفأر الذي نقب عليه السكر، فصار سببا لسيل السيل عليهم، وإضافة السيل إليه لأنه تسبب عنه.[٣]

الرابع: أنها المسناة أو السكر الذي يحبس ماء السيل، قال القرطبي: "والمسناة هي التي يسميها أهل مصر الجسر، فكانوا يفتحونها إذا شاءوا فإذا رويت جنتاهم سدوها"[٤]

الأثر التفسيري:

وبعد عرض الأقوال التفسيرية في المراد بالمفردة في الآية يتجلى الأثر التفسيري في أن القول بالمعرّب يزيد في توسعة المعنى، فجائز أن يكون العرم اسما للسيل أو وصفا له، وجائز أن يكون اسما للوادي، وجائز أن يكون أطلق على الفأرة لأنها سبب لتسليط السيل عليهم، وجائز أن يكون هي المسناة التي تحبس ماء السيل، إذ لا منافاة بين الأقوال ولا تعارض. والله أعلم.

---

(١) التحرير والتنوير (١٦٩/٢٢)
(٢) انظر: تفسير ابن كثير (٦ / ٥٠٧)
(٣) انظر: روح المعاني (٢٢ / ٦٥)
(٤) الجامع لأحكام القرآن (١٧ / ٢٩٢)

المطلب الثامن: مفردة ﴿نَاشِئَةَ﴾

موضع المفردة في القرآن الكريم:

جاءت هذه المفردة القرآنية في موضع واحد في القرآن الكريم، وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّ نَاشِئَةَ ٱلَّيۡلِ هِيَ أَشَدُّ وَطۡئٗا وَأَقۡوَمُ قِيلٗا ۝٦﴾ [سورة المزمل: ٦].

القول بتعريبها:

أخرج ابن جرير عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس (رضي الله عنهما) ﴿إِنَّ نَاشِئَةَ ٱلَّيۡلِ﴾ قال: قيام الليل بلسان الحبشة، إذا قام الرجل من الليل، قالوا: نشأ.(١)

وأخرج ابن أبي شيبة والحاكم من طريق عمرو بن شرحبيل عن عبد الله بن مسعود (رضي الله عنه) في قوله: ﴿نَاشِئَةَ﴾ قال: هي بالحبشة: قيام الليل.(٢)

الدراسة:

قال ابن فارس: "النون والشين والهمزة أصل صحيح يدل على ارتفاع في شيء وسمو"(٣) وأنشأ فلان حديثا، أي: ابتدأ حديثا ورفعه.

وقد اختلف المفسرون في المراد بالمفردة في الآية – بعد اتفاقهم على أن المراد بها قيام الليل على القول بعربيتها وبتعريبها – على قولين:(٤)

---

(١) انظر: جامع البيان (٣٦٦/٢٣)
(٢) انظر: المصنف لابن أبي شيبة (١٢١/٦) برقم (٢٩٩٧٠)، والمستدرك للحاكم (٥٤٩/٢) برقم (٣٨٦٦)، والمهذب (ص: ٥٢١)
(٣) مقاييس اللغة (٤٢٩/٥)
(٤) انظر الأقوال في: جامع البيان (٢٣/ ٣٦٤)، زاد المسير (٨ / ٣٩٠)، الجامع لأحكام القرآن (٢١ / ٣٢٥))

الأول: أن المراد بها جميع الليل، وهذا ما يدل عليه أصل الوضع اللغوي، فهو من قولهم: ناشئة الليل: ساعاته الناشئة، من نشأت إذا ابتدأت.(١) فناشئة مصدر بمعنى قيام الليل، على أنها مصدر من نشأ، إذا قام ونهض، فتكون كالعافية. وكذلك يدل عليه من قال بتعريب الكلمة (نشأ: قام)، وهي على هذا جمع ناشئ، أي: قائم، أي: صفة لشيء يُفهِم الجمع، أي: طائفة أو فرقة ناشئة.(٢)

الثاني: أنها في وقت مخصوص من الليل، فمنهم من قال بأنها ما بين المغرب والعشاء، ومنهم من قال إنها بعد العشاء، ومنهم من قال بأنها القيام بعد النوم، وهو أقواها، وعيه أكثر العلماء، وحجتهم في ذلك أن النبي (ﷺ) كان يقوم بعد النوم، ولم يكن يقوم بعد العشائين كما دلت عليه الأحاديث المتواترة عنه (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ).(٣) وقد سئلت أم المؤمنين عائشة (رضي الله عنها) عن رجل قام بفضل من أول الليل، أيقال له: قام ناشئة الليل؟ قالت: لا، إنما الناشئة القيام بعد النوم.(٤)

"وإيثار لفظ (ناشئة) في هذه الآية دون غيره من نحو: قيام أو تهجد، لأجل ما يحتمله من هذه المعاني ليأخذ الناس فيه بالاجتهاد"(٥)

---

(١) انظر: غريب القرآن لابن قتيبة (ص: ٤٩٣)
(٢) انظر: المحرر الوجيز (٩/ ٧٣٧)، الدر المصون (١٠ / ٥١٧).
(٣) انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٤٧٤/١٧)، (٤٩٥/٢٢)
(٤) ذكره الثعلبي في تفسيره (٤٩١/٢٧)
(٥) التحرير والتنوير (٢٦٢/٢٩)

الأثر التفسيري:

يظهر الأثر فيمن قال بالتخصيص، فمن قال بأنها ما بين المغرب والعشاء نظر إلى أنها أول الليل، ومن قال بأنها بعد العشاء فقد نظر إلى ابتداء وقت صلاة الوتر، فهو راجع إلى مراعاة الأصل اللغوي الذي هو الابتداء، ويبقى القول الذي يقول إنه القيام بعد النوم، فهو لا يرى أن الصلاة قبل النوم تسمى ناشئة، لكن القول بتعريب الكلمة يوسع المعنى، وحينئذ لا يقال بالتخصيص في ﴿إِنَّ نَاشِئَةَ ٱلَّيۡلِ﴾ هي الصلاة بعد النوم، وإنما يقال: النشء في الصلاة بعد النوم أقوى منه في غيره.[1] والله أعلم.

(١) التحرير والتنوير (٢٦٢/٢٩)

الخاتمة

وبعد أن جال الباحث في مسائل بحثه وصال، خرج بعدة نتائج ومقترحات:

أولا: النتائج:

١- الخلاف في مسألة وقوع المعرب قديم، وهو فرع من مسألة أصل اللغات، وهل هي توقيفية أم اصطلاحية.

٢- تبين للباحث أثناء جرده لكتاب المهذب السيوطي الذي -هو أجمع الكتاب في بابه- أن الكلمات المعربة مع التفسير على ضربين: ضرب له أثره الأكبر في التفسير، وآخر له أثر الموضعي في التفسير.

٣- ظهر للباحث أثناء جرد ودراسة المادة العلمية أن من آثار المعرب في التفسير توسيع المعنى للآية، والفصل كذلك فيما وقع فيه الخلاف في الحروف المقطعة، وترجيح معنى على معنى آخر، وتوجيه أقوال السلف في الآية ونحو ذلك.

٤- لم يتعامل المفسرون مع الكلمات المعربة على حد سواء، بل تباينت مواقفهم، وتعددت توجيهاتهم، وكل ذلك مبني على رأي كل واحد منهم في مسألة القول بوجود المعرب في القرآن الكريم.

وبناء على ما سبق يقترح الباحث ما يلي:

١- دراسة كتاب المهذب للسيوطي دراسة وافية في تحقيق الأقوال ونسبتها إلى قائليها، بالإضافة إلى مقارنة تلك الأقوال بما ذكره أهل اللغة في كتبهم.

٢- أدعو إلى دراسة مناهج المفسرين في التعامل مع المعرب في القرآن الكريم من حيث المصادر، وطريقة التعامل، وأثر ذلك على آرائهم وترجيحاتهم.

٣- أوصي بإعداد معاجم لألفاظ القرآن الكريم التي قيل بتعريبها، ومقارنتها بما ذكره أئمة اللغة، إضافة إلى مقارنتها بما كتب في اللغات الأخرى.

هذا، والله أسأل أن يتقبل هذا العمل، وأن يجعله خالصا، وأن ينفع به، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

المصادر والمراجع

١- الإتقان في علوم القرآن، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١ هـ) تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

٢- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، للأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت: ٧٣٩ هـ) تحقيق شعيب الأرناؤوط، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ، مؤسسة الرسالة.

٣- أحكام القرآن لأبي بكر محمد بن عبدالله المعافري المعروف بابن العربي (ت: ٥٤٣ هـ) تحقيق: عبد الرزاق المهدي، ١٤٢٨ هـ، دار الكتاب العربي.

٤- أحكام القرآن، لأبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص (ت: ٣٧٠ هـ) تحقيق: عبد السلام محمد شاهين، الطبعة الثالثة، ١٤٢٨ هـ، دار الكتب العلمية.

٥- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي (ت: ١٣٩٣ هـ) الطبعة الأولى، ١٤٢٦ هـ، دار عالم الفوائد.

٦- الأمالي المطلقة، لأبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢ هـ) تحقيق: حمدي السلفي، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ، المكتب الإسلامي.

٧- البحر المحيط في أصول الفقه، لبدر الدين محمد بهادر الزركشي (ت: ٧٩٤ هـ) تحقيق: عبد القادر العاني، الطبعة الثانية، ١٤١٣ هـ، مطبوعات وزارة الأوقاف الكويتية.

٨- البحر المحيط في تفسير القرآن العظيم، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي (٨٤٥ هـ) تحقيق: عبد الله التركي، الطبعة الأولى، ١٤٣٦ هـ، مؤسسة الرسالة.
٩- البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت: ٧٩٤ هـ) تحقيق: يوسف المرعشلي وآخرين، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ، دار المعرفة.
١٠- التحرير والتنوير، للشيخ محمد الطاهر ابن عاشور (ت: ١٣٩٣ هـ)، دار سحنون، تونس.
١١- تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر ابن كثير (ت: ٧٧٤ هـ)، تحقيق: سامي بن محمد السلامة، الطبعة الثالثة، ١٤٢٦ هـ، دار طيبة.
١٢- التقريب والإرشاد (الصغير)، لأبي بكر محمد بن الطيب بن محمد الباقلاني (ت: ٤٠٣ هـ)، تحقيق: عبد الحميد أبو زين، الطبعة الثانية، ١٤١٨ هـ: مؤسسة الرسالة.
١٣- تهذيب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢ هـ) تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، من إصدارات وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بالسعودية.
١٤- تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت: ٣٧٠ هـ) تحقيق: رياض زكي قاسم، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ، دار المعرفة.
١٥- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت: ٣١٠ هـ)، تحقيق: عبد الله التركي، ١٤٣٤ هـ، دار عالم الكتب.

١٦- الجامع لأحكام القرآن لما تضمنه من السنة وآي القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي (ت: ٦٧١ هـ)، تحقيق: عبد الله التركي، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ.

١٧- جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت: ٣٢١ هـ)، تحقيق: رمزي جنيد بعلبكي، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م، دار القلم للملايين.

١٨- الدر المنثور في التفسير بالمأثور، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١ هـ)، ١٤٣٢ هـ، دار الفكر.

١٩- الرسالة، للإمام المطلبي محمد بن إدريس الشافعي (ت: ٢٠٤ هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الطبعة الثالثة، ١٤٢٦ هـ، مكتبة دار التراث.

٢٠- زاد المسير في علم التفسير، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت: ٥٩٧ هـ)، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧ هـ، المكتب الإسلامي.

٢١- شفاء الغليل فيما في الكلام العرب من الدخيل، لأحمد بن محمد المعروف بالشهاب الخفاجي (ت: ١٠٦٩ هـ) تصحيح: محمد بدر الدين النعساني، الطبعة الأولى، مطبعة السعادة.

٢٢- الصاحبي في فقه اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت: ٣٩٥ هـ) تحقيق: الشيخ أحمد صقر، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع.

٢٣- الصحاح، لإسماعيل بن حماد الجوهري (ت: ٣٩٣ هـ) اعتنى به: خليل مأمون شيحا، الطبعة الأولى، ١٤٢٦ هـ، دار المعرفة.

٢٤- غريب القرآن، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري(ت: ٢٧٦ هـ) تحقيق: أحمد صقر، ١٣٩٨ هـ، دار الكتب العلمية.
٢٥- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، لمحمد بن علي الشوكاني (ت: ١٢٥٠ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، الطبعة الثالثة، ١٤٢٦ هـ، دار الوفاء.
٢٦- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم محمد بن عمر الزمخشري (ت: ٥٣٨ هـ) وهو مطبوع ضمن حاشية الطيبي، الطبعة الأولى، ١٤٣٤ هـ، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم.
٢٧- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، لأبي إسحاق أحمد بن محمد الثعلبي (ت: ٤٢٧ هـ)، تحقيق: مجموعة الباحثين، الطبعة الأولى، ١٤٣٦ هـ، دار التفسير.
٢٨- لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور (ت: ٧١١ هـ) الطبعة السادسة، ٢٠٠٨م، دار صادر.
٢٩- لطائف الإشارات، لعبد الكريم بن هوازن القشيري (ت: ٤٦٥ هـ)، تحقيق: إبراهيم اليونيني، الطبعة الثالثة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
٣٠- مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى (ت: ٢١٠ هـ) تحقيق: محمد فؤاد مكتبة الخانجي بالقاهرة.
٣١- مجموع الفتاوى، لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية (ت: ٧٢٨ هـ)، جمع: عبد الرحمن بن محمد القاسم، طباعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤٢٥ هـ.

٣٢- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي (ت: ٥٤١ هـ)، تحقيق: مجموعة الباحثين، الطبعة الأولى، ١٤٣٦ هـ، وزارة الأوقاف القطرية.

٣٣- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١ هـ) تحقيق: فؤاد علي منصور، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية.

٣٤- مسند الإمام أحمد ابن حنبل، (ت: ٢٤١ هـ) تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرين، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ، مؤسسة الرسالة.

٣٥- معالم التنزيل، لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت: ٥١٠ هـ)، تحقيق: محمد النمر وآخرين، الطبعة الرابعة، ١٤١٧ هـ، دار طيبة.

٣٦- المعجم الكبير، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت: ٣٦٠ هـ)، تحقيق: حمدي السلفي، الطبعة الثانية، مطبعة الزهراء بالعراق.

٣٧- المعجم الوسيط، تأليف مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الدعوة.

٣٨- المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، لأبي منصور موهوب بن أحمد الجواليقي (ت: ٥٤٠ هـ) تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، الطبعة الأولى، ١٣٩١ هـ، دار الكتب المصرية.

٣٩- مفاتيح الغيب، لفخر الدين محمد بن عمر الرازي (ت: ٦٠٦ هـ) الطبعة الثالثة، ٢٠٠٩م، دار الكتب العلمية.

٤٠- مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت: ٣٩٥ هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ١٤٢٠ هـ.

٤١- المهذب فيما وقع في القرآن من المعرب، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١ هـ) تحقيق: التهامي الراجي الهاشمي، الناشر: صندوق إحياء التراث الإسلامي.

٤٢- الموافقات، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي الشاطبي (ت: ٧٩٠ هـ) تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ، ذ،دار ابن عفان.

٤٣- الوسيط في تفسير القرآن المجيد، لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي (ت: ٤٦٨ هـ) تحقيق: عادل عبد الموجود وآخرين، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ، دار الكتب العلمية.

فهرس الموضوعات

ملخص البحث..... ٢٦٣١

المقدمة ٢٦٣٤

مشكلة البحث..... ٢٦٣٥

أهداف البحث..... ٢٦٣٥

حدود البحث..... ٢٦٣٥

الدراسات السابقة..... ٢٦٣٥

خطة البحث:..... ٢٦٣٦

منهج البحث وإجراءاته..... ٢٦٣٧

التمهيد: ٢٦٣٩

المطلب الأول: تعريف المعرّب، والفرق بينه وبين الدخيل والمولد. ٢٦٤٠

المطلب الثاني: معايير الحكم بأعجمية اللفظ..... ٢٦٤٣

المبحث الأول: آراء العلماء في وجود المعرب في القرآن الكريم وأثره في التفسير. ٢٦٤٥

المطلب الأول: القائلون بمنع المعرّب في القرآن الكريم. ٢٦٤٦

المطلب الثاني: القائلون بوقوع المعرب في القرآن الكريم. ٢٦٤٨
المطلب الثالث: أثر القول بوقوع المعرّب في القرآن الكريم في التفسير: ٢٦٥١
المطلب الأول: مفردة (أوّبي)..... ٢٦٥٣
المطلب الثاني: مفردة {السِّجِل} ٢٦٥٧
المطلب الثالث: مفردة سَرِيًّا ٢٦٦٠
المطلب الرابع: مفردة سّكّرًا..... ٢٦٦٣
المطلب الخامس: مفردة ﴿طه﴾ ٢٦٦٦
المطلب السادس: مفردة ﴿طُوبَىٰ﴾..... ٢٦٦٩
المطلب السابع: مفردة ٱلْعَرِمِ ٢٦٧٢
المطلب الثامن: مفردة ﴿نَاشِئَةَ﴾ ٢٦٧٤
الخاتمة ٢٦٧٧
المصادر والمراجع..... ٢٦٧٨
فهرس الموضوعات..... ٢٦٨٤